أكدت أهمية معالجة المعوقات التي تعرقل تنميته وزيادة مساهمته في الناتج المحلي

دراسة تدعو إلى وضع خطة اقتصادية فاعلة للنهوض بالقطاع الزراعي

■ ،،كتب/محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة التركيز على القطاع الزراعي ووضع خطة اقتصادية فاعلة للنهوض بهذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وتؤكد الدراسة أن هناك أهمية لبناء هيكل تنظيمي وإداري للقطاع الزراعي والتغلب على المعوقات التي يواجهها، والتي تحد من الاستفادة المثلى من هذا القطاع الحيوي الذي يمتلك عوامل وفرصاً اقتصادية واستثمارية متعددة تجعله يساهم بأكثر من (٧٪) في الناتج المحلي الإجمالي.

وطبقاً للدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحيى الرفيق، فإن هناك إمكانية لتطوير التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي لإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة المساحية وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى زيادة المساحة المحصولية وتنمية الثروة الحيوانية ووضع التشريعات اللازمة لحمايتها وضرورة الاهتمام بتنمية المناطق الريفية من خلال إيجاد مشروعات تنموية متكاملة والسعي نحو تطوير العملية التجارية التسويقية والاستمرار في حظر استيراد الخضروات والفواكه بمختلف أنواعها، ومكافحة تهريبها لحماية المنتجات الزراعية.

وتشير الدراسة إلى أهمية تنفيذ العديد من الإجراءات، أهمها دمج الإصلاح الزراعي مع توجهات التنمية الاقتصادية الشاملة والاهتمام بإدخال الوسائل والتقنيات الحديثة في الإنتاجية الزراعية وإيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن تتاح لها الفرصة للتحول إلى الفئات المستقلة في مجالات اقتصادية أخرى.

وتشير الدراسة إلى العمل على تحرير المزارعين البدائين وتعريفهم وتأهيلهم وتدريبهم على الوسائل الحديثة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية وتأمين شبكات ري حديثة لزيادة الإنتاجية، كماً ونوعاً.

وتوصي الدراسة بأهمية معالجة مشاكل تفتيت الأراضي الزراعية والحفاظ على الموارد المائية ورفع كفاءة استخدام السدود وتطوير المناطق الريفية، وكذا ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري الزراعي.

ولتحقيق أهداف أي خطة لتنمية القطاع الزراعي ترى الدراسة ضرورة تحقيق العديد من الشروط أهمها إيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق عملية التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن تتاح لها الفرصة للتحول إلى الفئات المستقلة في مجالات اقتصادية أخرى.

ولتحقيق الإصلاح الزراعي ينبغي دمج هذا الإصلاح مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدولة، أي يتم تأهيل العمال، وتأمين الخدمات العامة كلها، التي تتطلبها الحياة الاجتماعية، كما تؤكد أهمية العمل على تحرير المزارعين البدائين في التفكير، وتعريفهم بالوسائل الحديثة المتنوعة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي (أي بتوفر الأدوية، والأسمدة، علف الدواجن، والحيوانات والبذور)، وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية ووسائل نقل حديثة، وتأهيل المزارعين على حرف أخرى يلجأون إليها أثناء الفراغ، وتأمين شبكات ري حديثة، وهذا كله بهدف زيادة الإنتاجية كماً ونوعاً.

ويلزم لعملية الإصلاح الزراعي تنظيم شؤون المياه، لأن لها في بعض المناطق أهمية كبيرة، كأهمية الأرض، وهذا يتطلب السيطرة على المياه منعاً لاستغلالها من بعض الملاكين، وحرمان الملاكين الصغار منها.

وفي هذا الخصوص لابد من الاستعانة بخبراء زراعيين من اجل وضع خطط تتناسب وظروف كل مجتمع على حدة، لأن التخطيط من أهم العوامل لعملية إنماء النشاط الزراعي إنماءً كاملاً، أي أنه يمكن رفع مستوى الدخل للمزارعين ومساواتهم بمستوى دخل السكان في المدن من خلال اتخاذ بعض السياسات وعلى سبيل المثال كتوزيع مساحات من أراضي الدولة القابلة للزراعة وتقسيمها للعديد من الأشخاص (المزارعين)، وهذا عليه العديد من الدول التي يمكن الاخذ بتجاربها لمساواة دخول المزارعين مع سكان المدن من خلال توزيع مساحات من الأراضي الزراعية التابعة للدولة وتقسيمها بحيث تتروح ما بين (٢٥ – ٥٠) هكتاراً لعدد من الأشخاص، وبالتالي أصبح استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة، وتأمين القروض المالية بفوائد معتدلة لاستصلاح الأرض، وتحسين المباني القائمة فيها، وغيرها من التحسينات التقنية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية، وقد عملت السويد أيضا على تأهيل العمالة الزراعية من خلال تعليم العمال لبعض الحرف الزراعية والتحاق البعض منهم في الصناعات الزراعية، وذلك لتفادي البطالة الناجمة عن استخدام الميكنة الزراعية.

ارتفاع الدين الخارجي بمعدل نمو ٣,٩٪ عام ٢٠٠٩م

■ ،،خاص / الثورة

أظهر تقرير رسمي ارتفاع الدين الخارجي بمعدل نمو ٣,٩٪ عام ٢٠٠٩م حيث ارتفعت قيمته إلى ١٢٢٤,١ مليار ريال مقارنة بـ ١١٧٧,٦ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م، وتبعاً لذلك ارتفعت نسبته من ٦٤٪ من إجمالي الدين العام عام ٢٠٠٨م إلى ٦٧,٤٪ من إجمالي الدين العام عام ٢٠٠٩م، كما ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠,٢٪ عام ٢٠٠٩م مقارنة بنسبة ١٩٪ في العام السابق

وبحسب وزارة التخطيط فان القروض تلعب دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية،حيث يتم اللجوء إليها لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل مشروعات البنية التحتية واستخدامها لموازنة الحسابات الخارجية وأداة للسياسة النقدية.

وتشير البيانات إلى ارتفاع في إجمالي الدين العام حيث ارتفع من ١٣٨٣,٥ مليار ريال عام٢٠٠٥م إلى ١٥١٦,١ مليار ريال عام ٢٠٠٦م بمعدل نمو ٩,٥٪ ثم إلى ١٦٩٩,٣ مليار ريال عام ٢٠٠٧ وبمعدل نمو ١٢٪ ، ومع ذلك فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بشقيه الداخلي والخارجي قد انخفضت من حوالي ٤٣,١٪ إلى ٤١,٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٥ م ٢٠٠٧، وترجع الزيادة في إجمالي الدين العام إلى الزيادات المتتالية في كل من الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي على حد سوا، حيث ارتفع الدين العام الداخلي من ٣٩٣,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٥ إلى ٥٤٣,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٧م وبمعدل نمو سنوي متوسط ١٧٪ وبالتالي ارتفاع نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٢,٣٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١٣,٣٪ عام ٢٠٠٧ ، فيما ارتفع الدين العام الخارجي من ٩٩٠ مليار ريال عام ٢٠٠٥ إلى ١١٥٦,١ مليار ريال عام ٢٠٠٧م وبمعدل نمو سنوي متوسط ٦٪ ومع ذلك فقد انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧م من ٣٠,٨٪ إلى ٢٨,٢٪، وترجع الزيادة في القيمة المطلقة للدين الخارجي إلى زيادة المسحوبات عن المسدد وأيضاً الارتفاع في تقييم أسعار الصرف للعملات الأجنبية الأخرى مقابل الدولار.

من ناحية ثانية وعند تحليل مصادر الدين الخارجي تشير البيانات إلى ارتفاع الدين الخارجي من مؤسسات التمويل الدولية حيث ارتفعت قيمتها من ٢٥١٤,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣٠٧٥,١ مليون دولار عام ٢٠٠٧ وبمعدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة بمقدار ٦,٤٪ مقارنة بمعدل نمو سالب للمديونية الخارجية من الدول الأعضاء في نادي باريس بمتوسط سنوي خلال الفترة – ١,٣٪ ومعدل نمو متوسط بحوالي ١,٦٪ للمديونية من الدول غير الأعضاء في نادي باريس .

الجدير بالذكر أن الحكومة قد بذلت خلال السنوات الماضية جهوداً معتبرة لتخفيض عبء المديونية أسفرت عن تحقيق نجاح ملحوظ من خلال الاتفاق مع الجهات الدائنة على شراء ومقايضة أو شطب أو إعادة جدولة مديونيتها على اليمن حيث تم شطب ١١٥,١٦ مليون دولار، وإعادة جدولة (٦٦,٤٧ مليون دولا) خلال عام ٢٠٠٥م، بالإضافة إلى مبلغ ١٤٩,٦مليون دولار) تم تسديدها أقساط وفوائد مستحقة، الأمر الذي ساهم في انخفاض الدين المستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس بين عام ٢٠٠٤م و٢٠٠٦م.

وتحمل اتفاقية إعادة الجدولة في طياتها العديد من الآثار الايجابية للاقتصاد اليمني بشكل عام فهي من ناحية تؤكد على نجاح اليمن في تنفيذ عمليات تصحيح اقتصادي ساهمت في معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، كما تعني تخفيف أعباء المديونية الخارجية وبالتالي تقليص الفجوة التمويلية للموازنة العامة، وهذا سوف يترتب عليه نتائج ايجابية تنعكس في تنامي القدرة المحلية على توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وبقياس عبء المديونية الخارجية لليمن من خلال قياس نسبة المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي وإجمالي الصادرات، يمكن القول أن اليمن ?من الدول الأقل مديونية، في الشرق الأوسط حيث لم يتعد رصيد المديونية خلال السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ في المتوسط ٢٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ٩١,٣٪ من إجمالي الصادرات للفترة. ، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع العائد من الصادرات، خاصة الصادرات النفطية، نتيجة ارتفاعات أسعار النفط على المستوى العالمي.

أما مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات أي ما يستهلك لتسديد الأقساط وفوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية بالعملة الصعبة فيمثل ٣,٥٪ في المتوسط السنوي خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٧م الأمر الذي يعني أن اليمن لا تواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين العام الخارجي.

الأربعاء القادم بصنعاء

حلقة نقاش تعريفية عن المؤتمر الدولي لضمان الاستثمارات باليمن ضد المخاطر السياسية

■ ،،الثورة /قاسم الشاوش

ينظم منتدى الاستثمار والأعمال الأربعاء القادم بصنعاء حلقة نقاش تعريفية (عن المؤتمر الدولي لضمان الاستثمارات باليمن ضد المخاطر السياسية) بمشاركة العديد من المهتمين.

وأوضح رئيس منتدى الاستثمار عبد القوي العديني في تصريح لـ"الثورة" أن حلقة النقاش التي تأتي في إطار التحضيرات الجارية لعقد المؤتمر المقرر عقده في شهر أكتوبر المقبل بمدينة جدة تهدف إلى التعريف بالمؤتمر وآليات الاشتراك والمشاركة فيه ، وتعريف قطاع الأعمال بأهمية هذا المؤتمر في تحديد الإصلاحات المطلوبة بدقة نحو الوصول إلى بيئة مؤسسية جاذبة للأعمال وتعريف المستثمرين بالجهود التي تبذلها مؤسسات ضمان الاستثمارات الإقليمية والدولية وسبل الاستفادة منها .

وأشار العديني إلى أن أهمية هذا المؤتمر في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد ، تحتم على جميع المستثمرين ورجال الأعمال والمؤسسات الحكومية المشاركة الفاعلة لما يكفل الخروج بوسائل لحماية الاستثمارات الأجنبية والوطنية ويعزز دور القطاع الخاص اليمني وإشراكه في صياغة رؤى وأولويات المرحلة القادمة.

وتتضمن حلقة النقاش أوراق عمل لنخبة من خبراء الاقتصاد ومسئولين حكوميين وبمشاركة واسعة من رجال الأعمال وممثلي هيئات دولية وإقليمية.

مناقشة مستوى تحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية بالمهرة

■ ،،المهرة/سبأ

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة المهرة أمس برئاسة المحافظ علي محمد خودم تقريراً عن مستوى تحصيل الموارد المالية المحلية والمشتركة للربع الأول من العام الجاري.

وقيم الاجتماع مستوى الالتزام بقرارات المجلس المحلي من قبل المكاتب التنفيذية ومستوى مشاركة المجالس المحلية في المديريات في رسم الخطط والبرامج التنموية.

وأكد الاجتماع ضرورة ايجاد الحلول المناسبة لتسديد مديونية كهرباء منطقة المهرة لصالح السلطة المحلية وتوريد حصة السلطة المحلية من رسوم فواتير الكهرباء.

كما تطرقت الهيئة الادارية للمجلس المحلي لعدد من القضايا والموضوعات المتعلقة بعمل المجلس.

إقرار مناقصات ١١ مشروعا بمديرية سيئون بتكلفة ٢٩٤ مليون ريال

■ ،،سيئون/سبأ

أقرت لجنة المناقصات والمزايدات في مديرية سيئون برئاسة مدير عام المديرية سالم يسلم بن شرمان مناقصات ٩ مشاريع تربوية وصحية ومشروع في مجال الدفاع المدني ومشروع ترميم مبنى الإدارة المحلية بتكلفة إجمالية ٢٩٤ مليونا و٦٨٨ الف ريال بتمويل من السلطة المحلية ضمن برنامجها الاستثماري.

كما أقرت اللجنة في اجتماعها أمس إرساء هذه المشروعات على عدد من المقاولين الفائزين وفقا لأفضل العروض المقدمة.

حضر الاجتماع أمين عام المجلس المحلي بالمديرية المهندس حسين سالم بامخرمة.

إقرار آلية توزيع المشتقات النفطية في مديريات رداع

■ ،،رداع /ماهر المشخر

ناقش اجتماع موسع عقد في مدينة رداع محافظة البيضاء برئاسة وكيل المحافظة المساعد لشؤون مديريات رداع علي محمد المنصوري أمس آلية توزيع المشتقات النفطية من مادتي البترول والديزل على المحطات ومنع التلاعب بالأسعار والاحتكار لها.

وأكد الاجتماع الذي ضم أمناء عموم المجالس المحلية بمديريات رداع السبع والمسئولين في مكتب الصناعة والتجارة والأجهزة الأمنية، في رداع على ضرورة وضع آليات واضحة لتوزيع المشتقات النفطية والرقابة المستمرة على محطات التوزيع المنتشرة في مختلف المدن والمناطق بما يسهم في الحد من التهريب والتلاعب بهذه المادة وخلق استقرار في السوق المحلي.

وشدد على ضرورة التنسيق الكامل مع السلطات المحلية في المديريات وإشراكها في أعمال الرقابة وضبط المخالفين والمهربين.

وخلص الاجتماع إلى أقرار آلية للتوزيع تنفذ بالتعاون مع المجالس المحلية بالمديريات والأجهزة الأمنية، وآلية مناسبة للإشراف والرقابة على المحطات والأسواق بما يضمن عدم التلاعب خاصة بمادة الديزل والبنزول.

وشدد الاجتماع على ضرورة التقيد بالإجراءات المتخذة من قبل فرع شركة النفط بشأن آلية توزيع مادتي الديزل والبترول في محطات التزود بالوقود بهدف تأمين الحد الأدنى من احتياجات المواطنين.

في غضون ذلك أكد الوكيل المنصوري أنه سيتم القيام بحملات تفتيشية على المحطات للتأكد من التزامها وعدم الاحتكار لتلك المواد وإحالة المخالفين للنيابة.

حضر الاجتماع مدير امن منطقة رداع العقيد عامر حمود الشيبري ورئيس مجلس إدارة الغرفة الصناعية والتجارية رداع –البيضاء علي أحمد الوعل وعدد من المسئولين في رداع.

مؤشرات اقتصادية

صعود النفط ١٢١ دولاراً للبرميل

■ ،،سول/سبأ

صعد سعر عقود مزيج النفط الخام برنت لتسليم يوليو ١,١٩ دولار إلى ١٢١,٣٥ دولار للبرميل أوائل التعامل في آسيا أمس الأربعاء بعد أن أظهرت بيانات معهد البترول الأميركي هبوط مخزونات النفط الخام الأميركية أكثر مما كان متوقعا للأسبوع الثاني على التوالي وذلك فضلا عن الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط.

وكان عقد برنت سجل سعره عند التسوية الجلسة السابقة ١٢٠,٢٧ دولار أعلى تسوية له منذ الرابع من مايو الماضي.

وارتفع سعر عقود النفط الخام الأميركي الخفيف ١١ سنتا إلى ٩٩,٤٨ دولار للبرميل .

ارتفاع الذهب الى ١٥٢٤ دولار للاوقية

■ ،،سنغافورة/سبأ

واصلت أسعار الذهب صعودها أمس الأربعاء مدعومة بمخاوف بشأن التضخم اثر بيانات قوية للاقتصاد الصيني في الأونة الأخيرة واستمرار القلق بشأن مشاكل الديون في أوروبا والولايات المتحدة إضافة إلى قوة أسواق الاسهم.

ورغم استمرار التوقعات الايجابية في الاجل الطويل مازال الذهب يجد صعوبة في اختراق ذروة ١٥٥٠ دولارا التي لامسها الأسبوع الماضي في حين انحسرت المشتريات الحاضرة بعد أن قطع المعدن في الجلسة السابقة سلسلة خسائر استمرت يومين.

وارتفع السعر الفوري للذهب ١,٥٣ دولار للاوقية (الاونصة) ليصل إلى ١٥٢٤,٧٨ دولار للاوقية مواصلا مكاسبه منذ أمس الاول بعد ان أظهرت بيانات صينية ارتفاع التضخم بأسرع إيقاع في نحو ثلاثة أعوام بينما تراجعت مبيعات التجزئة الأميركية دون المتوقع.

ومازال الذهب أقل بكثير من أعلى مستوى له على الإطلاق البالغ ١٥٧٥ دولارا الذي لامسه في أوائل مايو .

وأستقرت الفضة دون تغير يذكر عند ٣٥,٣٧ دولار للاوقية لتظل دون مستواها القياسي المرتفع البالغ ٤٩,٥١ دولار للاوقية المسجل في ابريل.

وارتفع سعر البلاتين ٥,٥٥ دولار إلى ١٧٩٤,٧٥ دولار للأوقية في حين زاد سعر البلاديوم ٢,٨٠ دولار إلى ٧٩٣ دولارا.

الأسهم الأوربية تتراجع بقيادة البنوك الفرنسية

■ ،،لندن/سبأ

انخفضت الأسهم الأوربية في المعاملات المبكرة اليوم الأربعاء بسبب عدم التوصل إلى اتفاق على سبل تقاسم تكاليف انقاذ جديد لليونان ومتاثرة بهبوط البنوك الفرنسية بعد أن وضعتها موديز قيد المراجعة لخفض محتمل جراء تعرضها إلى اليونان.

وتراجعت أسهم بي.ان.بي باريبا وسوسيتيه جنرال وكريدي أجريكول بين ١,٤ و١,٦٪ بعد أن وضعتها موديز انفستورز سرفيس قيد المراجعة متعللة بانكشاف البنوك الثلاثة على أزمة ديون اليونان.

وتراجع مؤشر يوروفرست ٣٠٠ لاسهم الشركات الأوربية الكبرى ٠,١٪ إلى ١٠٩٩,٩٩ نقطة بعدما ارتفع ٠,٨٪ في الجلسة السابقة مدعوما ببيانات صينية عززت الثقة في قوة التعافي الأقتصادي العالمي.

وفي انحاء اوربا فتح مؤشر فايننشال تايمز ١٠٠ في بورصة لندن متراجعا ٠,٣٪ في حين فقد مؤشر داكس لاسهم الشركات الألمانية الكبرى في بورصة فرانكفورت ٠,٤٪.

ونزل مؤشر كاك ٤٠ في بورصة باريس ٠,٥٪.